

كو^٧ ماري عيراق

داد كاي بالآي نيتتياحي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٤/اتحادية/اعلام/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٦/٨/٢٠١٣ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعى : (م . ك . ص) // عضو مجلس محافظة كركوك - وكيله المحامي (خ . ن . أ) .

المدعى عليه : السيد رئيس مجلس النواب العراقي / إضافة لوظيفته - وكيله المدير (س . ط . ي) .

الإدعاء

ادعى وكيل المدعى ان مجلس النواب العراقي اصدر قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ وقد تضمن في مادته (٢٣) ويفقراتها الستة مخالفة صريحة لقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (٤٥) في ٢٠٠٩/٧/٢ لكونه يقضي بتقسيم كركوك إلى أربعة مناطق انتخابية توزع بالتساوي على مكوناتها الرئيسية (ويعتبر هذا التقسيم عنصرياً) وإن قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة لكافة السلطات ويضيف إلى ما تقدم بالمادة (٢٣) من القانون المذكور ويفقراتها الستة تخالف مضمون قرار المحكمة الاتحادية العليا المذكور وكذلك قرارها المرقم (١٥) ت/٢٠٠٦ ، (١٢/اتحادية/٢٠١٠) وهي مخالفة لحكم المواد (٢/اولاً/ج) و(٧/اولاً) و (١٣/ثالثاً) والمادة (٢٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ واهم من ذلك مخالفتها لأحكام ومضمون المادة (١٤٠) من الدستور وهي مادة أساسية وضعت لحل الإشكالات الموجودة في محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها والتي أورثها النظام الدكتاتوري السابق وطلب دعوة المدعى عليه/إضافة لوظيفته للمرافعة والحكم بإلغاء المادة (٢٣) من القانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ بفقراتها كافة لمخالفتها أحكام الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية العليا وتحمله الرسوم . ويعد تسجيل الدعوى لدى المحكمة الاتحادية العليا ودفع الرسم عنها تم تبليغ المدعى عليه /إضافة لوظيفته بعريضة الدعوى ومستنداتها

كو^٧ ماري عيراق

داد كاي بالآي نييتيحاوي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٤/اتحادية/اعلام/٢٠١٣

وطلب إليه الإجابة عنها فأجاب ان المدعي لم يقدم الدليل على تقسيم كركوك إلى أربعة مناطق انتخابية انه تقسيم عصري وان ذلك تم نتيجة عدم الاتفاق على أساس للإحصاء السكاني للمحافظة ولخلق نوع من التوافقية الوطنية بين المكونات لحين حسم موضوع الإحصاء . كما ان قرارات المحكمة الاتحادية العليا التي أستشهد بها المدعي لاعلاقة لها بالدعوى وهي تخص انتخابات مجلس النواب كما لم يتم الإشارة إلى أوجه مخالفة المادة (٢٣) لأحكام المواد الدستورية وطلب رد الدعوى . ويعد الإجابة واستناداً لأحكام المادة (٢/ثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ تم تعيين موعداً للمرافعة فحضر وكيل المدعي كما حضر وكيلاً عن المدعي عليه /إضافة لوظيفته المدير (س . ط . ي) والمدير (ه . م) ويوشر بالمرافعة الحضورية والعننية وكرر وكيل المدعي عريضة الدعوى وطلب حصر الدعوى بالفقرتين (أولاً ، ثانياً) من المادة (٢٣) من قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ كونهما تخالفان أحكام الدستور كما كرر وكيلا المدعي عليه أقوالهما السابقة وأضافا ان أصل مشروع القانون قدم من مجلس الوزراء وكرر كل من الطرفين أقواله وافهم ختام المرافعة وافهم القرار عننا .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعي طلب في عريضة الدعوى الحكم بإلغاء المادة (٢٣) من قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ وفي الجلسة المؤرخة ٢٠١٣/٧/١٦ حصر وكيل المدعي دعوى موكله بطلب إلغاء الفقرتين (أولاً وثانياً) من المادة (٢٣) من القانون المذكور وصرف النظر عن الفقرات الخمسة الأخرى من المادة المذكورة وتنص الفقرة (أولاً) ((تجري انتخابات محافظة كركوك والاقضية والنواحي التابعة لها بعد تنفيذ تقاسم السلطة الإدارية والأمنية والوظائف العامة بما فيها منصب رئيس مجلس المحافظة والمحافظ ونائب المحافظ بين مكونات محافظة كركوك ينسب متساوية بين المكونات الرئيسية . ويخير المكون ذو الأغلبية في مجلس المحافظة في مجلس المحافظة باختيار احد ثلاثة مناصب المحافظ او نائب المحافظ او رئيس مجلس المحافظة)) . وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان النص المذكور قد ألزم ان يكون تقاسم السلطة الإدارية

كو^٧مارى عيراق

داد كاي بالآي نيتيتحادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٤ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٣

والأمنية والوظائف العامة في المحافظة المذكورة بالتساوي بين المكونات الرئيسية وبذلك فإن هذا النص قد فوت الفرصة وحرم من لم يكن بين المكونات الرئيسية في إشغال الوظائف المذكورة بما فيها الوظائف العامة مما يخالف أحكام المادة (١٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ التي تنص على (تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك) وعليه يكون حصر النص المذكور يتسبب هذه الوظائف بما فيها (الوظائف العامة) بالمكونات الرئيسية دون بقية المواطنين وإن عدم ورود نص الفقرة (أولاً) من المادة (٢٣) المشار إليها على وجه الإطلاق يكون فيه مخالفة لأحكام نص المادة (١٦) من الدستور . إضافة إلى أن في النص المذكور بعض الإبهام إذ وردت فيه عبارة (المكونات الرئيسية) ولم يحدد النص هذه المكونات أو المعيار لتحديد ما كما يتعارض هذا النص مع المادة (١٤) من الدستور التي تنص (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي) . وعليه فإن حصر النص المطلوب إلغائه بتولي المسؤوليات والوظائف العامة (بالمكونات الرئيسية) مخالف لنص المادة (١٤) من الدستور المشار إليه . هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن محافظة كركوك لم يتم فيها إجراء الإحصاء السكاني ولم يتم معرفة عدد السكان لكل مكون رئيسي في المحافظة . وعليه يكون النص بتقاسم السلطة بما فيها الوظائف العامة بصورة متساوية يخالف نص المادة (١٦) من الدستور حيث إن هذا التساوي يقيد بتكافؤ الفرص لجميع العراقيين التي أشارت إليها المادة المذكورة . وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن ما ورد من مخالفات دستورية في الفقرة (أولاً) من المادة (٢٣) من القانون المذكور يرد أيضاً على الفقرة (ثانياً) منها حيث نصت في مقدمتها على (تشكيل لجنة تتكون من ممثلين اثنين من كل مكون من مكونات محافظة كركوك الرئيسية الثلاثة ..) حيث حصرت المادة المذكورة المهام بالمكونات الرئيسية الثلاثة وهذا لا يحقق تكافؤ الفرص الذي كفلته المادة (١٦) من الدستور لجميع العراقيين . ومما تقدم يكون نص الفقرتين (أولاً وثانياً) من المادة (٢٣) من قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ مخالفاً لأحكام المواد (١٤ و ١٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، حيث لا يجوز سن قانون

كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتوهادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٤/اتحادية/ اعلام/ ٢٠١٣

يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في الدستور (المادة ٢/اولاً/ب و ج) منه . قرر الحكم بعدم دستورية الفقرتين (اولاً) و (ثانياً) من المادة (٢٣) من قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ وإلغاهما ورد الدعوى بالنسبة لبقية فقرات المادة (٢٣) من القانون المذكور لحصر وكيل المدعي دعواه بالفقرتين أولاً وثانياً من المادة المذكورة وتحميل الطرفين الرسوم النسيبية وتحميل كل طرف أتعاب محاميه وصدر القرار بأغلبية ثمانية أعضاء وخالف العضو التاسع حيث يرى ان الدعوى واجبة الرد من الناحية الشكلية لتغيير موضوعها وصدر القرار في ٢٦/٨/٢٠١٣ وافهم علناً .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن

مست
٢٠١٣